

ورشة عمل حول العلاقات المصرية الإسرائيلية بين الحاضر والمستقبل

الإثنين الموافق 31 أكتوبر 2016م

المجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورشة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر المجلس
المصري للشؤون الخارجية

الموضوع
ورشة عمل حول العلاقات المصرية الإسرائيلية: بين الحاضر والمستقبل
تمهيد ▪ السفير د. منير زهران
المحور الأول - قراءة في معاهدات السلام المصرية - الإسرائيلية. ▪ اللواء محمد إبراهيم الدويري
مناقشات المحور الأول.
المحور الثاني - التحديات التي واجهت المعاهدة وكيف تم التعامل معها. ▪ د. صبحي عسيلة
مناقشات المحور الثاني.
المحور الثالث - معضلة تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية. ▪ د. جمال يوسف
مناقشات المحور الثالث.
المحور الرابع - الموقف الراهن في العلاقات الثنائية بين الدولتين. ▪ د. هبه جمال الدين
مناقشات المحور الرابع.
المحور الخامس - مستقبل العلاقات بين الدولتين. ▪ السفير إيهاب وهبه
مناقشات المحور الخامس.
الملاحظات والنتائج والتوصيات.

ورشة عمل حول العلاقات المصرية الإسرائيلية: بين الحاضر والمستقبل

تمهيد

نظم المجلس المصري للشؤون الخارجية يوم الإثنين الموافق 31 أكتوبر 2016م ورشة عمل حول "العلاقات المصرية الإسرائيلية: بين الحاضر والمستقبل"، بحضور السيد السفير د. منير زهران رئيس المجلس، والسفير د.عزت سعد مدير المجلس، واللواء محمد إبراهيم الدويري رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمجلس، ومشاركة عدد من الخبراء المختصين في الشأن العربي والإسرائيلي من أعضاء المجلس والأكاديميين. وقد تضمنت المناقشات المحاور التالية:

- قراءة في معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.
- التحديات التي واجهت المعاهدة وكيف تم التعامل معها.
- معضلة تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية.
- الموقف الراهن في العلاقة الثنائية بين الدولتين.
- مستقبل العلاقات بين الدولتين.

السفير د. منير زهران

استهل سيادته ورشة العمل باستعراض محاور الورشة، أعقب ذلك استعراضه لتاريخ العلاقات بين الدولتين منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية والإعلان عن إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 والمواجهات العربية الإسرائيلية واستمرار سقوط الشهداء والجرحى منذ ذلك الحين انتقالاً لعدوان 1956 ومروراً بعدوان 1967 ثم حرب 1973، واستكمال المحاولات المضنية داخل مجلس الأمن لتنفيذ القرار 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967 الذي نص صراحة على عدم إحتلال أراضي بالقوة وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، الا ان إسرائيل اتخذت الذرائع المختلفة وتبنت النص الإنجليزي الذي نص على (أراضٍ محتلة) كما أكد اللورد كارادون المندوب الإنجليزي في مجلس الأمن وليست (الأراضي المحتلة) كما جاء في القرار الفرنسي والذي تبنته الدول العربية، الا أن الدلائل تؤكد أن كارادون لم يكن وراء الأمر وان الأمر تبلور ليعبر عن الموقف الأمريكي - الإسرائيلي، خاصة وأن مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن كان على صلة كبيرة بإسرائيل.

حاول وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات عام 1973 طرح موضوع الشرق الأوسط على طاولة مجلس الأمن قبل نشوب حرب أكتوبر نتيجة قيام إسرائيل بالإعتداء على فصائل المقاومة الفلسطينية، مؤكداً بوضوح على ضرورة البدء في تنفيذ القرار 242 ودافع بقوة عن المصالح المصرية

والعربية في حين ظلت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير تؤكد أن حدود إسرائيل الطبيعية تمتد حتى الممر المائي لقناة السويس. وفي هذا الصدد أكد سيادته أن قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947م الذي قسم فلسطين تحت الإنتداب البريطاني الى دولتين لم يمس الحدود الدولية لمصر. واختتم سيادته أن توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية كانت أحد أسباب القطيعة العربية لمصر ولم تعد العلاقات المصرية العربية إلا في عام 1989 مع اندلاع حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من الإعتراض عليها في حينها إلا أن عدد من الدول العربية بدأت في مباحثات سلام مع إسرائيل وإبرام اتفاقات وإطلاق عدد من المبادرات أهمها المبادرة العربية في 2002م والتي أكدت على قيام الدول العربية بالاعتراف بدولة إسرائيل وإقامة علاقات معها شريطة عودتها لحدود 1967م.

المحور الأول

قراءة في معاهدات السلام المصرية - الإسرائيلية

- اللواء إبراهيم الدويري - رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمجلس المصري للشئون الخارجية.

اللواء محمد إبراهيم الدويري

استهل اللواء الدويري الحديث بالإشارة الى عدد من الملاحظات الأساسية حول ورشة العمل تمحورت في أن الهدف من الورشة هو التذكير بالنصوص وليس تقييم المعاهدة، وأهمية الحديث عن كافة مشتملات المعاهدة من خطابات ونصوص ومحاضر متفق عليها، وأن المعاهدة بكل مشتملاتها لم تنص على فرض قيود أو التزامات على مصر ببيع البترول لإسرائيل أو إجبار مصر على تطبيع العلاقات أو قيود خاصة بالتمتية في سيناء، كما لم تتضمن المعاهدة أي بنود أو ملاحق سرية.

فيما يتعلق بمشتملات المعاهدة فقد أكد أن المعاهدة تضمنت إطارين وتسعة خطابات متبادلة بإجمالي 12 وثيقة طرحوا قبل التوقيع على معاهدة السلام، وبالنسبة للإطارين فقد تم التوقيع عليهما في 17 سبتمبر 1978م بعد مفاوضات بدأت في 15 سبتمبر ويتضمن الإطار الأول (إطار السلام الشامل في الشرق الأوسط) رؤية مصرية للسلام الشامل وقرارات الشرعية الدولية 338 و242، أرفقا ضمن الإطار باعتبارهما أساساً للمفاوضات وكما يتضمن القرار حديث عن حكم ذاتي وشامل لسكان الضفة وغزة، مفاوضات خلال خمس سنوات تمثل الفترة الإنتقالية لتحديد الوضع النهائي، تحديد إجراءات عودة النازحين واللاجئين مع التأكيد على كون الإطار يصلح كأساس للسلام بين إسرائيل وجيرانها (سوريا ولبنان والأردن)، فيما يتضمن الإطار الثاني "إطار إتفاق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل" وهي المبادئ العامة التي مثلت الأساس لمعاهدة السلام التي وقعت بعد ستة أشهر من التوقيع على الإطارين السابق ذكرهما.

وفيما يتعلق بالخطابات فقد تم تبادل نحو 9 خطابات بين الرؤساء الثلاث (كارتر والسادات وبيجن) بتاريخ 22 سبتمبر 1978م والتي تمحورت حول ثلاث قضايا رئيسية هي (القدس والسيادة العربية عليها- إخلاء كافة المستوطنات- والموقف المصري من التسوية الشاملة). وأشار الدويري الى أن من أهم جوانب هذه الخطابات هي ما أكدت عليه من تطابق الموقفين المصري والأمريكي حيث عبر مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن آرثر غولدبرغ 1967م أن أمريكا تنتظر للقدس باعتبارها جزء من الضفة الغربية وأنها لا تخضع للسيادة الإسرائيلية وتخضع للمفاوضات الدولية، وفيما يتعلق بمستوطنات سيناء فقد أكدت الخطابات تهديد الرئيس الراحل أنور السادات بأن عدم موافقة إسرائيل على إخلاء المستوطنات في شمال سيناء يلغي إطار التسوية وهو ما أيده الرئيس الأمريكي جيمي كارتر حينما أكد أن عدم تصديق الكنيست والموافقة على ذلك يلغي كل ماتم.

أما الجزء الثالث فقد تضمن مذكرة مصرية لتنفيذ إطار السلام الشامل موجهة من رئيس وزراء مصر في حينها د. مصطفى خليل الى وزير الخارجية الأمريكي في 13 اكتوبر 1978م حول ضرورة تحسين الأوضاع في الضفة الغربية وغزة محدداً 23 إجراء من الواجب اتخاذها من جانب إسرائيل للتنفيذ

السليم لأحكام إطار السلام في الشرق الأوسط، أهمها (تجميد إقامة المستوطنات وإزالة بعضها، الإفراج عن الأسرى، عودة أعداد من اللاجئين والنازحين، والرقابة الدولية على الإنتخابات الفلسطينية).

خلال تناوله لمعاهدة السلام 26 مارس 1979م أكد الدويري أن ديباجة المعاهدة قد ربطت بين

تحقيق السلام المصري الإسرائيلي والسلام الشامل. وتضمنت تسع مواد نصت على:

- المادة الأولى، إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإنسحاب إسرائيل تماماً من سيناء.
- المادة الثانية، الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب دون المساس بوضع قطاع غزة.
- المادة الثالثة، إحتزام الطرفين سيادة وسلامة اراضيها وإقامة علاقات طبيعية.
- المادة الرابعة، إقامة ترتيبات أمن متفق عليها في كل من أراضي الدولتين.
- المادة الخامسة، حق مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس وفقاً لأحكام إتفاقية القسطنطينية عام 1988 وإعتبار مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق.
- المادة السادسة لاتمس المعاهدة حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- المادة السابعة، تحل الخلافات بشأن تطبيق المعاهدة عن طريق المفاوضة والتوفيق والتحكيم، وهو ما لجأت اليه مصر في قضية طابا حيث كان الفشل حليف أول وسيلتين فيما نجح التحكيم في إعادة الأرض بعد 7 سنوات من المفاوضات.
- المادة الثامنة، إنشاء لجنة لتسوية المطالبات المالية المتبادلة.
- المادة التاسعة، كل البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة جزء لايتجزأ من المعاهدة.

وأشار الى أن المادة الرابعة لاتزال تثير قدراً من اللغط وهي الخاصة بتحديد حجم القوات المصرية والإسرائيلية على الجانبين المصري والإسرائيلي وقوات حفظ السلام في مصر وإسرائيل وتقسيم سيناء الى قطاعات أ، ب، ج - (المنطقة أ تمتد ل 50 كم تضم قوات مشاة ميكانيكا، المنطقة ب تمتد ل 100 كم تضم 4 كتائب حرس حدود، المنطقة ج تمتد ل 20 كم تضم قوات شرطة مدنية) - مؤكداً نجاح مصر في إقناع الجانب الإسرائيلي بوضع 700 فرد كحرس حدود بتسليح كامل. إلا أن الوضع الحالي في سيناء يدل على تجاوز القوات والتسليح الموجود مانصت عليه المعاهدة والملحق الأول المتعلق ببروتوكول الإنسحاب الإسرائيلي والترتيبات الأمنية - (يتكون الملحق الأول من 9 مواد أهمهم المادة الأولى الخاصة بمراحل الإنسحاب، والمادة الثانية الخاصة بحجم وتمركز القوات المصرية في المناطق أ، ب، ج داخل الأراضي الإسرائيلية وتمركز القوات الإسرائيلية في المنطقة (د) داخل الأراضي الإسرائيلية، والمادة السادسة الخاصة بدور قوات الأمم المتحدة وتمركزاتها في كلتا الدولتين، كما حدد الملحق الثاني خريطة الحدود الدولية بين

مصر وإسرائيل والتي تم التأكيد في المعاهدة على اعتبارها الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب).

فيما يتعلق بالعلاقات الإقتصادية والتجارية وسائر العلاقات بين الطرفين فقد تم التأكيد عليها في الملحق الثالث الخاص بالمعاهدة وأكد عليها المحضر الموقع عليه من الرؤساء الثلاثة- في نفس اليوم- والمتضمن تفسيراً مشتركاً وتأكيداً لما ورد في أربع مواد من المعاهدة (الأولى والرابعة والخامسة والسادسة) والملحقين الأول والثالث من المعاهد (المتضمن لبعض التفاصيل المتعلقة بإقامة العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية - شاملة مبيعات تجارية عادية من فائض البترول المصري دون إلزام بذلك، حيث يتم تقديم عطاءات إسرائيلية يتم قبولها أو رفضها من الجانب المصري وعلاقات حسن الجوار وغيرها من العلاقات الطبيعية بين الدولتين).

كما أكد على أن الخطابات المتبادلة بين الرؤساء الثلاثة في 26 مارس 1979م تؤكد على مانصت عليه مواد المعاهدة حيث وجه الرئيس الأمريكي كارتر خطابين الى الرئيس الراحل السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن أكدوا خلالهما التزام واشنطن بالتشاور معالأطراف في حالة حدوث انتهاك للمعاهدة واتخاذ الإجراءات المناسبة، وفي حال فشل مجلس الأمن في تشكيل قوات حفظ السلام المنصوص عليها في المعاهدة نتيجة لإحتمالات بوجود فيتو روسي فإن واشنطن ستتخذ كل الخطوات اللازمة لتشكيل قوة بديلة، فيما جاء الخطاب الثالث للتأكيد من جانب الرئيس الأمريكي كارتر للدكتور خليل بأن بيغن قد أعلن إعتزاهم اتخاذ كافة الإجراءات لتحسين الأوضاع في الضفة وغزة.

وأشار اللواء الدويري أنه تم في نفس التاريخ المذكور 26 مارس 1979م التوقيع على اتفاق تكميلي من الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن تضمن تحديد جدول زمني للتفاوض من أجل إقامة الحكم الذاتي الكامل خلال فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات يتم خلالها التفاوض لتحديد الوضع النهائي على أن تكون الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في المفاوضات، ويلاحظ ان هذا الإتفاق متقارب بشكل كبير مع مانص عليه اتفاق أوسلو 1993م، وعقب توقيع واشنطن وإسرائيل على مذكرة تفاهم مشتركة في ذات التاريخ لإتخاذ تدابير ضد مصر في حالة إنتهاك المعاهدة، وهو مايمثل اعتداء صارخاً على السيادة المصرية، وقد وجه الدكتور مصطفى خليل خطاباً احتجاجياً شديداً لوزير الخارجية الأمريكي أكد فيه عدم اعتراف مصر بشرعية هذه المذكرة وانها تعتبرها باطلة ولاغية ولايترتب عليها أي أثر بالنسبة لمصر.

مناقشات المحور الأول

أ. د. كمال أبو عقيل

استعرض سيادته بعض المراحل التاريخية لتوقيت توقيع المعاهدة والدور الذي لعبه والتر كرونكايت، الصحفي الشهير الذي كان له دور كبير في ترتيب زيارة الرئيس السادات للقدس وقام بالإتصال بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بيجن للتأكيد على قبول الرئيس السادات لزيارة القدس حال تلقيه دعوة وهو ماتم بالفعل، مؤكداً أن عبد الناصر قد رفض مسبقاً التوقيع على المعاهدة مؤكداً أن مأخذ بالقوة لايرد إلا بالقوة، إلا أن السادات كان يثق من أن إعادة إسرائيل لسيناء خاصة مع وجود تأكيدات أمريكية بأن عدم التوقيع على المعاهدة سيفقد مصر صداقة الولايات المتحدة والرئيس كارتر بصفة شخصياً. وبالفعل حددت 3 أشهر لنقل المطارات الإسرائيلية من سيناء الى النقب وأكد السادات حينها أنه غير راضي عن المعاهدة بصفة كاملة إلا أنها تمثل تحول استراتيجي هام في المساواة بين مصر وإسرائيل في كافة الجوانب على رأسها التسليح الأمريكي وهو ماتتص عليه المعاهدة ، مشيراً إلى أن المعاهدة لم تتص على ذلك بل إن كارتر قد سئل حول ذلك فأكد أن الرئيس السادات لم يفتحه في الأمر وأنه كان في انتظار مناقشة الأمر، مما يدل على أن الرئيس السادات قد اعتبر الأمر مفروغ منه ولم يتناوله خلال المفاوضات.

المحور الثاني

التحديات التي واجهت المعاهدة وكيف تم التعامل معها

- د. صبحي عسيلة - رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية- بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

د. صبحي عسيلة

سلط د. صبحي الضوء حول عدد من التحديات التي واجهت المعاهدة في عدد من المراحل المختلفة بدءاً من عصر الرئيس السادات وحتى يومنا الحالي، فبعد توقيع المعاهدة أُلقت تلك المعاهدة بتداعياتها على العلاقات العربية الإسرائيلية عامة، إذ نصت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ديباجتها على أن إطار كامب ديفيد إنما قصد منه أن يكون أساساً للسلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب بل أيضاً بين إسرائيل وجيرانها من الدول العربية. وهو ما تحقق إلى حد ما لاحقاً، إذ مهدت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الطريق لعقد اتفاقات أخرى مع إسرائيل كاتفاق أوسلو عام 1993م، واتفاقية وادي عربة مع الأردن في عام 1994م، وفتح مكاتب للتمثيل الإسرائيلي في عدد من الدول العربية، لاسيما في دول الخليج، ناهيك عن تبني الدول العربية لفكرة السلام كخيار استراتيجي، وهو الأمر الذي أكد على صدق توقعات الرئيس السادات بأن فكرة الحرب لا يمكن ولا يجب أن تمتد إلى الأبد، كما أنه لا يمكن قصر التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي على فكرة الصراع المسلح، وهناك حاجة لضرورة إنهاء هذا الصراع واتباع سياسة جديدة تجاه إسرائيل، دون أن يعني ذلك إهمالاً للبعد القومي في تلك السياسة وهو الأمر الذي أكد عليه في خطابه امام الكنيست.

لقد كان الدافع الأساسي لعملية السلام هو رؤية الرئيس السادات المتمحورة في أهمية السلام في تحقيق التنمية وفي دفع مصر لتكون شريكا حقيقيا في القرن الحادي والعشرين، فمنهج السلام الشامل، إضافة إلى كونه يتفق مع منطق العصر، فإنه يستجيب لمتطلبات التنمية التي تسعى إليها مصر وفي نظرتة للدور الذي يجب أن تلعبه مصر في محيطها الإقليمي، واعتقاده بأن الحرب كوسيلة لإنهاء هذا النزاع قد استنفدت أغراضها، وأن أياً من طرفي الصراع لم يعد قادراً على فرض إرادته على الآخر بالقوة. فضلاً عن اقتناعه بأن الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزاماتها وارتباطاتها مع إسرائيل هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على تسوية سياسة وتمتلك 99% من أوراق الحل، والثالث الاقتناع بأن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعي لهم، وأنه أينما تتجه مصر فإن الآخرين سوف يتبعونها. وربما كان ذلك أحد الأسباب الأساسية لاعتبار الإسرائيليين أن السادات إضافة إلى كونه لاعبا أو مفاوضا ماهرا فإنه يمتلك مفتاح الحرب والسلام في الشرق الأوسط. كما شدد على ان الرئيس السادات ظل متمسكاً طوال المفاوضات بالسيادة المصرية وتكامل مصر الإقليمي، والحقوق الفلسطينية المشروعة.

أن أول التحديات التي واجهتها مصر بعد توقيع المعاهدة تمثلت في انتقادات المعارضة المصرية ومن الدول العربية التي رأت في الاتفاقية استسلاماً من جانب مصر وضربة للتضامن العربي في نضاله من أجل القضية الفلسطينية، بما دفع تلك الدول إلى تكوين ما أطلق عليه جبهة الصمود والتحدي، وإلى عقد قمة عربية في نوفمبر 1978 لتعلن رفضها لاتفاقيتي كامب ديفيد وتعلن مقاطعة مصر وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية وتنقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، ومع ذلك استكمل السادات

المسار وصولاً إلى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد 1978 ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979، التي سعى خلالها الطرفان لتحقيق أهدافهما حيث دخلت مصر مسار التسوية مع إسرائيل بهدف صياغة روابط سلام محكمة مع إسرائيل ومحاولة إحراز تقدم نحو تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، بينما هدفت إسرائيل من سلامها مع مصر إلى فصل علاقتها مع مصر عن طبيعة العلاقات المصرية أو الإسرائيلية مع بقية الدول العربية. وعلى الرغم من الانتقادات الشرسة التي واجهت لمصر حينها إلا أن الدول العربية قد بدأت في اتباع أو تبني فكرة السادات بضرورة التسوية السياسية بعد فترة قصيرة للغاية، حيث أعلنت الدول العربية في قمة فاس بالمغرب في 1982، أي بعد ثلاث سنوات من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، عن تبني صيغة عربية للتسوية السلمية تستند إلى فكرة الاعتماد على البدائل السياسية للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي.

إن التصرفات الإسرائيلية العدوانية تجاه الدول العربية مثلت تحدٍ آخر واجهته مصر حيث تسببت تلك التصرفات في إحراج الحكومة المصرية وإضعافها في مواجهة تصاعد المعارضة الداخلية والرافضين لمعاهدة السلام، وخلق حالة من الغضب والاحتقان الشعبي ضد سياسة الحكومة تجاه إسرائيل. فقيام إسرائيل بمهاجمة لبنان مستخدمة أكثر من 25000 ألف جندي في عام 1978 فيما عرف بعملية الليطاني لطرده مجموعات الفدائيين الفلسطينيين خاصة منظمة التحرير، ثم قرار الكنيست الإسرائيلي في عام 1980 بجعل القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، ثم قيامها في يونيو 1981 بضرب المفاعل النووي العراقي "إوزيراك" بعد أيام من اجتماع بين مناحيم بيغن والسادات في شرم الشيخ، بما دفع السادات إلى الإعلان عن خشيته من أن يؤدي هذا الحادث تحديداً إلى إعادة بناء الحاجز النفسي للمصريين تجاه إسرائيل، معتبراً أنه اختبار جدي لعملية السلام ومدى رغبة الطرفين في الالتزام بها، كما أبدى تخوفه من أن تؤدي التصرفات الإسرائيلية إلى تقوية مواقف خصوم عملية السلام المصرية الإسرائيلية.

كل هذا السلوك الإسرائيلي أثار الإحباط في نفوس المصريين وبدأ الجمهور المصري المؤيد للسلام في الاضمحلال المطرد، ونمت المشاعر الصامتة بعدم الرغبة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، علاوة على المماطلات الإسرائيلية مع مصر التي أدت إلى تأخير الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية، وسلسلة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينيين، بما كان له تأثير كبير على تطور العلاقات بين البلدين، حيث تصور الإسرائيليون أن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستصبح دافئة وسوف تتطور بوتيرة متسارعة، لتطال كافة المستويات على نحو يجعلها في وضع يشبه العلاقات الطبيعية بين أي دولتين في المجتمع الدولي بينهما علاقات طبيعية، لاسيما وأن المعاهدة قد ألزمت مصر بوقف الدعاية المعادية لإسرائيل والعمل على إبراز العلاقة بينها وبين إسرائيل على أنها علاقات ودية وطبيعية باعتبار أن تلك العلاقات هي مقابل الانسحاب من سيناء، وهي الفكرة التي أسس لها "اسحق نافون" رئيس دولة إسرائيل في بداية الثمانينات، عندما ذكر "أن مقابل تنازلنا عن تلك الثروات المادية في سيناء، يجب أن يكون ترجمة

معاهدة السلام إلى علاقات فعلية" وشدد على ان الشواهد تدل على أن تطور العلاقات الثنائية لم تسر على نحو ما رغبت إسرائيل، حيث حرصت مصر وفي أكثر من مناسبة على الفصل بين معاهدة السلام وما تقتضيه من علاقات رسمية وبين تطبيع العلاقات في مختلف المجالات الأخرى، وعدم الاستجابة للضغط الإسرائيلية عليها للقيام بنوع من التطبيع القسرى الذى يتجاوز ما تقرضه اتفاقات السلام ، وذلك على الرغم من توقيعها على 9 اتفاقيات للتطبيع مع إسرائيل قبل انتهاء مدة الستة أشهر التي حددتها الاتفاقية لبدء العلاقات الرسمية.

في مرحلة الرئيس السابق مبارك كان واضحاً منذ البداية بأنه لا يعتزم إجراء تغيير في السياسة الخارجية التي اتبعتها الرئيس السادات فيما يتعلق بإسرائيل وعملية التسوية عموماً، بل إن موقفه من عملية التسوية جاء متطابقاً إلى حد بعيد مع موقف الرئيس السادات. وأوضح أن السياسة الخارجية المصرية في عهده سارت باتجاهين متوازيين هما: الاحترام الكامل لمعاهدة السلام، واستكمال عملية السلام المصرية الإسرائيلية من ناحية، والعمل الدعوى طويل النفس لاستعادة علاقات مصر العربية من ناحية أخرى، وتأكيد رفضها للمفهوم الإسرائيلي للحقوق الفلسطينية وتصرفاتها تجاه دول الطوق، واتضح هذا الموقف جلياً في الموقف المصري المعلن من الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، فقد أدانت مصر هذا الغزو وقررت، وخاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا، سحب سفيرها من تل أبيب واشترطت لعودته انسحاب إسرائيل من لبنان، وقد ظلت مصر على موقفها رغم كل الضغوط الأمريكية والتي حاولت أن تربط العلاقة المصرية الأمريكية بمستوى العلاقات المصرية-الإسرائيلية. وخلال مرحلة المفاوضات التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد للسلام 1991 تعاملت مصر مع تلك المفاوضات بما لا يخل بمعاهدة السلام مع إسرائيل دون أن يدفعها ذلك للابتعاد عن المشاركة في التعامل مع أو احتواء المشاكل التي نجمت عن تعنت الحكومة الإسرائيلية وسياستها التوسعية.

وعلى الصعيد المتعلق بالقضية الفلسطينية فمصر ربطت باستمرار بين مسار العلاقات الثنائية وتقديم عملية السلام، فكلما سارت مفاوضات التسوية إلى الأمام، تراجع التوتر في العلاقات المصرية الإسرائيلية، وبالتالي إغلاق الكثير من الملفات الخلافية، وكلما تجمدت مفاوضات التسوية العربية الإسرائيلية، أدى ذلك إلى عودة التوتر مجدداً إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية، وإعادة فتح ملفات الخلافات من جديد. وقد استمرت هذه الحالة حتى عام 2004، عندما بدأت مصر لاعتبارات عديدة تفصل علاقاتها مع إسرائيل عن السياق العام لمفاوضات التسوية السياسية، وهنا سارت العلاقات المصرية الإسرائيلية في اتجاه التطور الإيجابي حتى دخلت مرحلة جديدة أطلق عليها " السلام الساخن"، بعدما ظلت لفترة طويلة أسيرة مقولة السلام البارد، الذي وصف في بعض الأحيان بأنه هش للغاية.

العلاقات المصرية الإسرائيلية - العقبات والتحديات

استطرد د. صبحي أنه على مدار 30 عاماً واجهت العلاقات الثنائية عدداً من العقبات والتحديات أهمها:

أولاً المحاولات الإسرائيلية المتكررة لاختراق الأمن القومي المصري عبر محاولتها توظيف العديد من الجواسيس وشبكات التجسس على مصر.

ثانياً المحاولات الإسرائيلية للحد من قدرات مصر العسكرية وممارسة ضغوط عليها في هذا الإطار.

ثالثاً السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية خاصة فلسطين ولبنان وسوريا، إذ كان لفشل اتفاقيتي كامب ديفيد في التعامل أو حل القضية الفلسطينية حلا مرضيا يطال كل جوانبها نذيراً بأن السنوات التالية لتوقيع السلام المصري الإسرائيلي ستشهد كثيراً من الركود والإحباط في مسار حل تلك القضية بكل تداعياته على العلاقات المصرية الإسرائيلية، خاصة وان منظمة التحرير الفلسطينية قد نظرت إلى اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بأنها تشكل كارثة لا سبيل لتحديد آثارها السلبية على القضية الفلسطينية.

رابعاً السعي الإسرائيلي للحد من الدور الإقليمي لمصر والتأثير عليه ومحاولتها الهيمنة على الشرق الأوسط من خلال طرح فكرة مشروع الشرق أوسطية الذي يقوم على محاولة إعادة هيكلة المنطقة وإقامة نظام إقليمي جديد بها يكون لها فيه موقع الريادة.

خامساً الصورة النمطية السلبية التي تكونت لدى الرأي العام المصري عن إسرائيل باعتبارها دولة عنصرية تعتمد على القوة العسكرية والعدوان على الآخرين فهي مجتمع صمم بحيث يكون في حالة حرب دائمة. وهي الصورة التي ساهمت السياسات الإسرائيلية في تدعيمها عبر الثلاثين عاماً، بل إن تلك السياسات قد فرصت حالة من التوتر الدائم على العلاقة بين الجانبين. وهو الأمر الذي جعل العلاقات المصرية الإسرائيلية دائماً أسيرة لسحابة لا تنقشع من الريبة والشكوك بين الجانبين.

سادساً، يأتي تحدي عدم الاستقرار في المنطقة (المنطقة شهدت حروباً وتوترات عديدة مثل حرب العراق وإيران في حرب الخليج الأولى والثانية بين العراق والكويت بالإضافة إلى انتفاضتين فلسطينيتين وثلاثة حروب إسرائيلية ضد قطاع غزة وحرب لبنان والثورات العربية وما تمخض من انفلات أمني في سيناء. وأخيراً استمرار الجدل حول المعاهدة بين الإلغاء والتعديل وحول جدواها) خاصة في ظل الحديث عن المعونة الأمريكية والالتزامات الأمريكية بموجب المعاهدة وتقجير خط الغاز في أعقاب ثورة يناير والهجوم على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، وعدم تحقق وعودة الرفاهية الاقتصادية للمصريين جراء السلام.

تداعيات ثورة 25 يناير علي العلاقات المصرية الإسرائيلية

في أعقاب ثورة يناير 2011 عاد التوتر في العلاقات ولجأ البعض إلى رفع دعوى أمام القضاء الإداري للمطالبة بإلغاء معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على اعتبار أن تقييد حرية مصر وسيادتها داخل سيناء لصالح إسرائيل، إلا أن محكمة القضاء الإداري قد حكمت برفض تلك الدعوى في 30 أكتوبر 2012 معللة ذلك بأن المعاهدة هي عمل من أعمال السيادة التي يختص بها رئيس الجمهورية وبالتالي فهي تخرج عن نطاق إشراف القضاء. وقد جاء ذلك الاستدعاء والمطالبة بتعديل أو إلغاء المعاهدة على خلفية عدة أحداث مهمة، منها:

الحدث الأول: القبض على الجاسوس الإسرائيلي إيلان جرابيل. إذ تم القبض على إيلان تشايم جرابيل في 11 يونيو 2011 بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، وكان يتواجد بشكل أساسي في ميدان التحرير إبان الثورة المصرية على اعتبار أنه صحفي غربي يقوم بتغطية أحداث الثورة المصرية. ولم تكن قضية جرابيل الأولى التي تكشفها المخابرات المصرية في الشهور الأولى للثورة، بل كانت الرابعة. ومع ذلك، وخوفا من تأثير ذلك الحدث على العلاقات مع مصر حاولت إسرائيل في البداية إنكار علاقتها بجرابيل بينما أصرت مصر على أنه جاسوس لها وأنه كان ضابطا في الجيش الإسرائيلي وأصيب في حرب لبنان 2006 وتم تجنيده لاحقا من قبل الموساد. ومع الأدلة التي قدمتها المخابرات المصرية وإصرار مصر على عدم الإفراج عن جرابيل بدأت في التعامل بشكل أكثر جدية مع القضية. وخاض الطرفان مفاوضات لعقد صفقة للإفراج عنه، وهو ما تم بالفعل في طابا في 27 أكتوبر 2010 ، حيث تم الإفراج عن جرابيل مقابل الإفراج عن 25 سجيناً مصرية لدى إسرائيل من أصل حوالي 81 سجيناً مصرية لدى إسرائيل.

الحدث الثاني، وقع في الثامن عشر من أغسطس 2011، حيث قامت إسرائيل بعملية عسكرية استخدمت فيها الطائرات، قالت أنها كانت بهدف تتبع عناصر أو خلية فلسطينية نفذت عملية داخل إيلات الإسرائيلية أسفرت عن مقتل 9 إسرائيليين، أدت إلى مقتل ضابط وثلاثة جنود مصريين من قوات الأمن المركزي المتواجدة على الحدود المصرية الإسرائيلية وإصابة سبعة جنود آخرين توفي أحدهم لاحقا.

الحدث الثالث، هو اقتحام المتظاهرين للسفارة الإسرائيلية في التاسع من سبتمبر 2011، وهو اليوم الذي أطلق عليه مليونية تصحيح المسار. إذ تحرك بعض المتظاهرين في ميدان التحرير حاملين "شواكيش" في إطار الدعوة إلى هدم السور الذي تم بناؤه لحماية السفارة. وبالفعل تم تدمير السور تماما دونما تدخل من أجهزة الأمن أو الاحتكاك بينها وبين المتظاهرين، وقد أكد أن الانزعاج الإسرائيلي من الثورة المصرية كان ظاهرا ومعبرا عنه بوضوح من قبل القيادات والنخبة الإسرائيلية، فقد كان تقديرهم أن مصر الثورة لن تكون مصر مبارك أو السادات وأن عدم القدرة على التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع في مصر هو في حد ذاته خطر على إسرائيل.

الحدث الرابع: تفجير خط الغاز، يعتبر اتفاق تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل الموقع في يونيو 2005 أحد أهم مظاهر التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل وتعبيرا عن دفء العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. وفي الواقع، فإن المفاوضات بشأن هذا المشروع قد توقفت مرارا نتيجة للسياسات الإسرائيلية العدوانية خاصة على الفلسطينيين، وتعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والتزام مصر بعدم الدخول في أي مشروعات اقتصادية مع إسرائيل إلا بعد تحقيق تقدم ملموس في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين. وقد أثار توقيع هذا الاتفاق الكثير من ردود الفعل داخل مصر، حيث بدأت ضغوط شعبية على الحكومة المصرية بسبب تصديرها الغاز إلى إسرائيل التي تحتل الأراضي الفلسطينية وتحصل على الغاز المصري بأسعار تقل عن الأسعار العالمية، وقد وصلت تلك الضغوط إلى درجة تشكيل ما عرف بالحملة الشعبية لمنع تصدير الغاز المصري لإسرائيل، التي دعت في منتصف عام 2008 إلى تنظيم محاكمة شعبية للمسئولين ببيع الغاز لإسرائيل. ولم يقتصر الرفض الشعبي لتصدير الغاز على أنماط الاحتجاج التقليدية، وإنما اتخذ اتجاهها قضائيا عبر اللجوء للمحكمة الإدارية العليا منذ عام 2008 لوقف قرار تصدير الغاز لإسرائيل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحكمة الإدارية العليا قد حكمت في السابع والعشرين من فبراير عام 2010 بتأييد قرار الحكومة بتصدير الغاز إلى إسرائيل، باعتبار ذلك الأمر عملا من أعمال سيادة الدولة، مع إلزام الحكومة بوضع آلية مراجعة دورية للكميات والأسعار خلال مدة التعاقد بما يحقق الصالح العالم المصري. ومع اندلاع الثورة المصرية وما تمخض عنها من حالة غير مسبوقه من الانفلات الأمني أن أصبح خط الغاز الذي ينقل الغاز المصري إلى إسرائيل في مرمى التهديد، فتم تفجيره 15 مرة خلال فترة العام ونصف الأولى من اندلاع الثورة أي بمعدل مرة كل شهر تقريبا. وكانت أحد الأسباب التي أدت إلى اتخاذ قرار بوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل في 22 أبريل 2012، والذي مثل مفاجأة غير مسبوقه في مسار العلاقة بين الجانبين عبرت عنه التصريحات الأولى التي خرجت من الجانب الإسرائيلي، وفي الواقع فإن هذا القرار كان ، كونه يتعارض كلية مع المعادلة التي حكمت تلك العلاقة لما يزيد عن ثلاثين عاما. ذلك أن القدرة . ومن قبلها الرغبة . التي أبقاها الطرفان للحفاظ على العلاقة الرسمية بينهما والتعامل أو احتواء كل ما من شأنه أن يضع تلك العلاقة على حافة الهاوية قد ظلت الملمح الأساسي أو الصيغة الأساسية الحاكمة لتلك العلاقة، ومكنتهما من الابتعاد بالعلاقة الرسمية بعيدا عن المتغيرات الداخلية لدى كل جانب، بيد أن التعامل اللاحق مع تداعيات هذا القرار قد فرضته مرة أخرى الصيغة التي ظلت حاكمة لمسار العلاقة مسبقا ومن ثم ابتعدت العلاقة بينهما عن الهاوية دون أن ينف ذلك بطبيعة الحال التداعيات السلبية للقرار على مستوى العلاقات المصرية الإسرائيلية، إذ جعلها تصل إلى أدنى مستوياتها، ورفع سقف التوقعات السلبية بشأن مستقبل تلك العلاقات.

في الختام أكد د. عسيلة أنه على الرغم من التحديات التي واجهتها المعاهدة فلا يزال الموقف الشعبي الرفض للتطبيع هو التحدي الكبر خاصة وانها تواجه بحسم واستياء شديدين وأصبحت تهمة التطبيع تلاحق كل من يحاول التعامل مع الإسرائيليين بأي شكل من الأشكال.

مناقشات المحور الثاني

السفير رخا حسن

أكد السفير رخا حسن أن فكرة المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في سيناء قبل توقيع المعاهدة كانت حجراً أساسياً في المناقشات والمفاوضات قبل التوقيع على المعاهدة، فضلاً عن وجود تأكيد من الجانب الأمريكي نفسه بعدم مشروعيتها حيث أكد المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكي لجمي كارتر الرئيس الأمريكي في حينها عن انه لايجوز للدولة المستعمرة إقامة مستوطنات على الأراضي التي احتلتها وهو ذات الأمر الذي أكد عليه المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية عام 1968 حينما أكد بأن المستوطنات المدنية مخالفة بشكل صارم للقانون الدولي الإنساني وذلك وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة 1949 ، أما المستوطنات العسكرية فمن الممكن إقامتها، وعليه فلا بد من إعادة النظر في كيفية إستفادة فلسطين من تلك المراجع القانونية الهامة.

المستشارة تهاني الجبالي

أشارت سيادتها الي أن قضية التطبيع كانت النقطة الفاصلة في العلاقات المصرية الإسرائيلية وكان واضحاً أن الهدف الأساسي من المعاهدة هو تحجيم الدور المصري إزاء قضايا المنطقة وهو الأمر الذي أقره بن جوريون في رؤيته للشرق الأوسط وتقسيم الدول الرئيسية في المنطقة سوريا والعراق ومصر معتبراً أن هناك خط صهيوني قد دخل للمنطقة العربية ، إلا أن إسرائيل ومنذ ذلك الحين تسعى لكسر الرفض الشعبي والضغط على الحكومات المصرية المتعاقبة من خلال فرض المزيد من الحصار عليها وكل ذلك بهدف الهيمنة الصهيونية على المنطقة، مما يتطلب استراتيجية رسمية وشعبية متكاملة لمواجهة ذلك.

السفير سيد أبو زيد

ذكر سيادته فيما يتعلق بالتطبيع أن المادة الثالثة من المعاهدة قد تناولت التطبيع وعليه فلا بد من إعادة النظر في كيفية تفعيلها عملياً.

السفير محمد أنيس سالم

فيما يتعلق في مدى الحجية القانونية للمعاهدة فقد أكد السفير محمد أن الحاجة تقتضي للنظر في الاتفاقية كإطار ديناميكي لتقنين العلاقات المصرية الإسرائيلية خاصة وأن المعاهدة لم تكن إطاراً لأي اتفاقات سلام بالمنطقة، وعليه فلا بد من طرح تساؤلات عن مدى الحاجة لتعديل بعض البنود وفقاً للمصلحة المصرية في ظل ماتقوم به إسرائيل من عمليات شراء لغواصات نووية في إطار إستراتيجية التسليح القائمة حالياً، وأثر ذلك على عملية السلام المصرية الإسرائيلية من ناحية والسلام في المنطقة العربية بأكملها

وعليه فقد أكد على الحاجة الملحة لوضع استراتيجية جديدة حاکمة للعلاقات العربية الإسرائيلية بدلاً من الإكتفاء بالاستمرار في الحلقة المفرغة القائمة على الإكتفاء بإقناع الشعوب بعدم التطبيع معها واستمرار إسرائيل في انتهاكاتها وتوسعاتها.

المحور الثالث

معضلة تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية

- د. جمال يوسف، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.

المطلوب التفكير في كيفية المحافظة على أمن مصر القومي في ظل الوضع الحالي للتطبيع، خاصة وأن التطبيع لم يعد يقتصر فقط على المستوى الرسمي وأصبحت هناك حاجة لأن يرتقي للمستوى الشعبي، فمثلاً خلال قراءة نصوص المعاهدة ومشتملاتها، نجد أن الملحق الثالث قد اشتمل على ثماني مواد تدور حول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، الإقتصادية والتجارية، الثقافية، حرية التنقل النقل والمواصلات، التمتع بحقوق الإنسان وحق المرور البرئ في المياه الإقليمية.

أشار د. يوسف الى أنه فيما يتعلق بالجزء الأهم من المعاهدة وهو التنفيذ، فقد تم تطبيق بعض البنود من الجانبين وآخر لم يطبق سوى من الجانب الإسرائيلي فقط الخاص بالجانب الثقافي، خاصة وأن الشعب الإسرائيلي ينظر بشكل مختلف لمفهوم التطبيع حيث يراه أحد أهم نتائج عملية السلام التي إعترفت بدولتهم من أكبر دولة عربية بعد أن كانوا يشعرون بالعداء من كافة دول الجوار وعلى رأسها مصر، وهو ماتبين من التدفق الهائل لأعداد السياح الإسرائيليين مع بدء تنفيذ الإتفاقية وكانت حرية الإنتقال أحد أهم أسباب هذا التدفق فضلاً عن إنخفاض تكاليف الرحلات السياحية للمواطن الإسرائيلي مقارنة بأسعار السلع والخدمات في إسرائيل، وهو ما دفع شركات السياحة الإسرائيلية للإستفادة من هذه الميزة في الترويج السياحي في معظم دول العالم وترتيب برامج سياحية للأجانب تبدأ بإسرائيل ثم جنوب سيناء وعودة مرة أخرى إلى إسرائيل ما حقق لهذه الشركات أرباح خيالية في الوقت الذي لم تحصل فيه مصر من نصيبها العادل من دخل السياحة، نظراً لأن الشركات الإسرائيلية كانت تأتي بكل متطلبات السائحين من إسرائيل، بما في ذلك المواد الغذائية وزجاجات المياه بحجة عدم الثقة في نوعية المياه المصرية، وترتيب رحلات السفاري في الجبال والوديان كما يفضلها معظم المجموعات السياحية، والإقامة في الخيام مع بدو سيناء.

ينظر المواطن المصري للتطبيع باعتباره نتيجة نهائية لعملية السلام التي تركز علي مبدأ الأرض مقابل السلام وبالتالي فإن إستحقاق التطبيع لا يأتي إلا بعد إنسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة وعودة الحقوق الفلسطينية بإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وبالتالي فقد قامت كثير من الحملات الشعبية التي تدين التطبيع وتنتشر أسمائهم بإعتبارهم خائنين للقضية الفلسطينية وقد تراجعت هذه الحملات عن ذي قبل لكنها لم تتوقف عن إنتقاد المطبعين.

فيما يتعلق بموقف الحكومة الإسرائيلية من التطبيع أشار إلى أنها تعتبره مدخلاً لبدء علاقات مع دول عربية أخرى، فضلاً عن إعادة العلاقات مع الدول الإفريقية الداعمة للقضية الفلسطينية والتي قطعت علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب 1967، لكنها عندما أدركت حجم الرفض الشعبي المصري للتطبيع فضلت عدم الضغط علي الحكومة المصرية لتنفيذ كامل بنود الإتفاقية الخاصة بالتطبيع ليس تنازلاً عنها، ولكن لتهيئة الأجواء للوصول إليها بطرق أخرى فنهاها نجحت في إقامة علاقات مع دول عربية وخليجية لتحقيق أهدافها بأن تعيش في وسط دول تقبلها ولا ترفضها وتعزلها وقد تحقق لها ذلك بدرجة كبيرة، حتى أنها

نجحت في أن تتبني بعض الدول الخليجية قبول عضويتها كدولة مراقب في جامعة الدول العربية بعد أن روجت لفكرة رغبتها في التقدم لعضوية الجامعة.

اختتم د. يوسف حديثه بأنه يأمل ألا تتسم العلاقات العربية الإسرائيلية الحالية بالهرولة مستشهداً ببعض الدلائل المعبرة عن تغير في العديد من المواقف العربية، كما يلي:

أ- العلاقات القطرية الإسرائيلية ودور قناة الجزيرة في التطبيع المجاني. (فقد كانت الجزيرة أول قناة عربية تسمح لمسؤولين إسرائيليين بالترويج لأفكارهم).

ب- مشروع إنشاء قناة البحرين الإسرائيلية (وهو مشروع إسرائيلي أردني فلسطيني، ظلت مصر تجابهه حتى وقع عام 2005، ويلاحظ أن القناة مخصصة للنقل التجاري والإقتصادي بين البحرين الأحمر والميت والذي من المتوقع أن يمتد حتى يصل للبحر المتوسط).

ج- العلاقات الغير معلنة بين إسرائيل وبعض دول الخليج (وبخاصة على المستوى الإقتصادي والتجاري).

د- المسار الآخر "Track 2" الذي تنفذه بعض العناصر السعودية الغير رسمية. والذي تحول من السرية إلى العلنية في توقيت القمة العربية الأخيرة في نواكشوط (يلاحظ أن هذا المسار قد ظل في سرية تامة حتى تم الإعلان مؤخراً عن زيارة الوفد السعودي الغير رسمي لإسرائيل).

ه- ما يثار حول إنشاء أكبر ميناء بري للبضائع في الشرق الأوسط وربطه بميناء حيفا الإسرائيلي، عبر العاصمة عمان، الميناء سيكون جزءاً من شبكة خطوط شحن برية عملاقة ستربط إسرائيل بالمنطقة، وهو مخصص للحاويات الكبيرة والشحن إلى دول الخليج وتركيا حتى العقبة والبحر الأحمر عبر الأردن، وتشرف شركة أمريكية على تملك الأراضي الخاصة بالمشروع، التي تتم بصورة قانونية وعبر السلطات الأردنية وقد قامت الشركة بسداد ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار تعويضاً لأصحاب الأراضي التي ستقام عليها مرافق الميناء البري العملاق والطرق الدولية التي ستربطه بميناء حيفا الإسرائيلي، ويأتي المشروع بعد أيام من إعلان وزارة المواصلات الإسرائيلية أنها دشنت مشروع سكة قطار يربط مدينة حيفا بمنطقة بيسان على الحدود مع الأردن، وسيربط خط القطار ميناء حيفا بجسر الشيخ الحسين الواقع في منطقة الأغوار الشمالية، وسيواصل طريقه إلى الأردن، مروراً بمدينة إربد تحديداً، وبعدها للعاصمة عمان، ويسمى هذا الخط "سكة حديد الحجاز"، التعاون والمشاريع الأردنية الصهيونية تعتبر مكسباً حقيقياً لإسرائيل؛ ستمكثها من الانفتاح بشكل أكبر على منطقة الشرق الأوسط وتسويق منتجاتها في الأسواق التركية والخليجية أيضاً، خاصة بعد التطبيع الخليجي الصهيوني الذي أصبح علنياً خلال الفترة الماضية، وعودة العلاقات التركية الإسرائيلية بعد اتفاق المصالحة الذي تم بينهما قبل أشهر، كما أنه سيؤثر سلباً على قناة السويس، وهو ما ترجوه العديد من دول العالم الطامحة إلى تعميق الأزمة الاقتصادية المصرية، ناهيك عن إعلان الاحتلال في 28 سبتمبر أنه يدرس احتمال تشغيل المزيد من العمال الأردنيين في فنادق البحر الميت، بعد أن سمح لـ1500 منهم بالعمل في مدينة إيلات الساحلية، ويأتي بدء التحضير للميناء الأردني بعد أقل من شهر

على الإعلان عن اتفاقية شراء الأردن للغاز الإسرائيلي من حقل "لفيتان البحري"، التي تنص على شراء 45 مليار متر مكعب من الغاز طيلة 15 عامًا بقيمة 10 مليارات دولار، لتثير حملة احتجاجات شعبية كبيرة عمت أرجاء المملكة عقب توقيع الاتفاق، حيث اتهمت الحملة الجماهيرية الأردنية حكومتهم بالتطبيع مع الإسرائيليين.

هذا التطور السريع في ملف التطبيع بين العرب وإسرائيل يضع مصر في موقف حرج وي طرح تساؤلات هامة حول سبل مواجهة تلك المشروعات العملاقة المهددة للاقتصاد القومي للبلاد وبخاصة على قناة السويس بإنشاء مشروعات منافسة تقطع الطريق أمام هذه المحاولات الإسرائيلية، خاصة وأن مصر لن تتمكن من تحجيم الدول العربية عن إقامة علاقات مع إسرائيل في ظل توجه المنطقة بأكملها لتعزيز هذا التعاون والذي امتد للقارة السمراء على الرغم مما تعانيه من إرهاب وبروز للدول الفاشلة الا انها تسعى لإقامة علاقات إقتصادية مع إسرائيل.

مناقشات المحور الثالث

السفير حسين كامل

أكد السفير أن مصر بحاجة لإعادة النظر في كافة جوانب العلاقات الثنائية التي تربط بين مصر وإسرائيل وبخاصة العلاقات الاقتصادية والتجارية وعلى رأسها اتفاقية الكويز.

د. أميرة الشنواني

أشارت أن الدول التي حاربت بعضها في الحرب العالمية الثانية قد تمكنت من إقامة علاقات طبيعية قائمة على السلام خاصة وأنها لم يعد لها أطماع، أما العرب وإسرائيل فلم يصلوا لتلك المرحلة نظراً لاستمرار الأطماع الإسرائيلية ورغبتها في إقامة دولة إسرائيل الكبرى.

د. حسن الحيوان

أكد على ضرورة الفصل بين مفهومي اليهودية والصهيونية والإستفادة من النموذج التركي العلماني فعلى الرغم من أن القيادة تنتمي لحزب ذو توجه إسلامي إلا أنها تقيم تطبيقاً كاملاً مع إسرائيل، وعليه فلم التخوف من فكرة التطبيع خاصة وأن استمرار تلك الحالة تعني الانقراض للثقة في الشعب المصري، وبدلاً من ذلك فعلى مصر العمل على دفع عجلة التقدم الاقتصادي والتجاري حتى تتمكن من المواجهة.

السفير رجا حسن

عقب السفير رجا حسن على ما ذكره د. حسن الحيوان حول العلاقات التركية الإسرائيلية بأنها أمر طبيعي خاصة وأنها عضو في حلف الناتو المدافع عن مصالح إسرائيل بشكل أساسي.

المستشارة تهاني الجبالي

أكدت أن استراتيجية إسرائيل قائمة على الإصطفاف الديني والعنصري وتحويل إسرائيل لدولة لليهود، وهذا من شأنه أن يحتم على مصر السير في مشروعها الإستراتيجي الهادف الى تعزيز العمل العربي المشترك والوقوف امام الهيمنة الصهيونية الهادفة لحصار الدول العربية في أشد مراحل ضعفها.

المحور الرابع

الموقف الراهن في العلاقات الثنائية بين الدولتين

- د. هبة جمال الدين.

د. هبة جمال الدين

توجد ثلاثة أنماط من العلاقات الدولية وفقاً للسياسة الخارجية هم (التعاون والتنافس والصراع)، والاطار التوصيفي للعلاقات المصرية الإسرائيلية هو إطار من التعاون الظاهري الا أنه في العمق هو تنافس لا يصل لدرجة الصراع ، وأكدت أن هناك العديد من صور التعاون بين الجانبين كتسليم السفير المصري لدى إسرائيل حازم خيرت قطعتين أثرتين من الفترة الفرعونية وصلتا الى إسرائيل بصورة غير مشروعة في مايو من العام الجاري 2016، تبادل بعض العملاء الجواسيس لصالح إسرائيل ببعض الشباب المصري المحتجز لدى إسرائيل، فضلا عن اتفاقية الكويز الممثلة لأبرز صور التعاون الإقتصادي بين كل من الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل والتي اقتصر في وقت ما على صناعة المنسوجات الا ان كل من الولايات المتحدة ومصر تدرسان توسيع نطاق اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة لتضم صناعات جديدة بخلاف الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، يبلغ عدد الشركات العاملة ضمن اتفاقية الكويز نحو 717 شركة وفقاً لإحصائيات عام 2008م.

من صور التقارب بين الجانبين مؤخراً توجيه الرئيس السيسي لخطاب سلام شامل في المنطقة مباشر الى الإسرائيليين والقبول الشعبي الإسرائيلي لدعوة السلام التي أطلقها الرئيس السيسي على الرغم من رفضهم للمبادرة العربية 2002 والفرنسية يونيو 2016 والمتضمنتان لنفس النصوص والمبادئ.

فيما يمثل تدريس اللغة العبرية أحد الخطوات على طريق التطبيع الثقافي مشددة على ضرورة عدم الإكتفاء فقط بذلك والبدء في تدريس النظام السياسي الإسرائيلي والشأن الإسرائيلي الداخلي في جامعتنا بهدف التعرف عن قرب عن الوضع الداخلي للبلاد.

وفيما يتعلق بمظاهر التنافس بين الجانبين، فتحدده مظاهر النفعية حيناً والتهديد والمواقف السياسية من أي تغيير سياسي في مصر واختلاف الرؤى فيما يتعلق بعدد من قضايا المنطقة فضلاً عن العمل على تحجيم الدور المصري عن التدخل في قضايا المنطقة، هذه المواقف قد دلت عليها مجموعة من الشواهد تمثلت في:

على الرغم من التخوف الإسرائيلي من توجهات الإخوان عقب توليهم للحكم، إلا أن هذا الموقف سرعان ماتغير عقب إظهار نفعيتهم وتماشي سياستهم مع المصالح الإسرائيلية خاصة فيما يتعلق بعدة ملفات على رأسها الأزمة في سوريا، حيث تم طرد السفير السوري في مصر والإبقاء على السفير الإسرائيلي وهو الأمر الذي اعتبرته إسرائيل خطوة شديدة الإيجابية - وعلقت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن مصر بقيادة الإخوان أثبتت أنها فاعلة في مقاومة التدخلات الإيرانية مؤكدة أن هذا القرار يعد إعلان حرب شعواء على حزب الله والنظام السوري، واعتبرت القرار تطور دراماتيكي استجابة لرغبة الإدارة الامريكية في دعم المعارضة السورية لإسقاط نظام بشار الأسد، وأكدت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن هذا الموقف ضد سوريا

يعد أحد صور مقاومة التدخلات الإيرانية، وشددت أن إسرائيل ترغب في استمرار الإرهاب بسيناء خاصة وأن ذلك سيؤدي لإنهاك الجيش المصري وسيدخل مصر في صراع مع حركة حماس نتيجة غلق الأنفاق.

المواقف الإسرائيلية إزاء بعض القضايا

معاهدة السلام (تحرص إسرائيل بشدة على التزام مصر باتفاقية السلام، لضمان التفوق العسكري الإسرائيلي من حيث نوعية التسلح، وعدم خوض حرب إقليمية مع مصر ومارست العديد من الضغوط على الساسة الأمريكيين لمنع أية محاولة لقطع المساعدات من أجل الحفاظ على اتفاقية السلام. وعند الحديث عن قطع المعونة الأمريكية بعد ثورة 30 يونيو ثارت العديد من الجهات العسكرية بإسرائيل التي تتادي بخطورة هذا الفعل وتأثيره السلبي على مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأخذت تضغط على عدد من القيادات بالإدارة الأمريكية للعدول عن موقفها حتى لا تتحرر مصر من التزامها بالمعاهدة وتحافظ بذلك إسرائيل على تفوقها النوعي في مجال التسليح).

الوضع في سيناء (منذ اندلاع ثورة 25 يناير تصفها إسرائيل بأنها منطقة غير محكومة، وتمثل معبراً للحركات الإرهابية وساحة لتلك الحركات لقتال إسرائيل، ومنهم من وصف سيناء بأفغانستان جديدة تحوي جماعات إرهابية جهادية تمثل تهديداً على أمن إسرائيل ككل، كما احتلت شبه جزيرة سيناء مخططات مراكز الفكر الإسرائيلية وجاء التفكير بها لتصبح جزءاً من دولة فلسطينية تقام على أراضي سيناء والضفة الشرقية بالأردن وغزة، وهو ما عبر عنه في مؤتمر هرتيسيليا، بمعنى آخر لتتنازل عنها السلطة المصرية لصالح الفلسطينيين لإجهاض القضية الفلسطينية لتحقيق المطامع الإسرائيلية لتستولي على القدس والضفة الغربية من خلال الاعتماد على الحلول الإقليمية المتعددة والمقايضة على الأراضي كثيفة السكان وتفضيلها للمفاوضات الثنائية بدلاً من المؤتمرات الدولية والمفاوضات متعددة الأطراف).

جزيرتي تيران وصنافير (اتسم الموقف الإسرائيلي بالترحيب في ظل الالتزام بالمصالح الإسرائيلية خاصة وأنها خطوة للتقارب مع السعودية حتى وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، إلا أن الموقف الرسمي تم إرجاءه لحين يتم دراسة كافة الأوراق والمستندات الخاصة بالوضع الجديد من قبل لجنة مشتركة من عدد من الوزارات الإسرائيلية المعنية، وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه يعلون "إن ملحق اتفاقية السلام مع مصر يجب أن يتم إعادة فتحه ليتم تضمين السعودية، مقابل عودة السيادة السعودية على الجزيرتين ستدفع السعودية مبلغ 16 مليار دولار لمصر كمعونة"، كما ظهرت بعض المطالبات بضرورة حصول إسرائيل على جزء من هذه المنحة السعودية لمصر باعتبارها ذات شأن بالقضية منذ بداية نشأة إسرائيل رسمياً عام 1948).

فيما يتعلق بقناة البحرين (فهو مشروع مول من البنك الدولي حيث تم البدء في إنشائه منذ عام 2013م وخصص له نحو 900 مليون دولار لربط البحر الأحمر بالبحر الميت، ويتضمن قناة من شاطئ

العقبة باتجاه الشمال، تصل بعد ذلك إلى محطة رفع تضخ المياه بواسطة الأنابيب إلى ارتفاع 126 متراً فوق سطح البحر، وأكدت أن المشروع يمثل تهديداً للأمن القومي المصري حيث سيؤدي إلى جذب مزيد من المهاجرين والسكان في منطقة النقب وسيزيد من قدرات إسرائيل الجيوسياسية، وعلى الرغم من تكرار المسئولون الأردنيون والإسرائيليون القول بأن المشروع مجرد أنبوب وأنه ليس مخصصاً للنقل البحري والجوي إلا أن ارتباط المشروع بمشروعات أخرى غير معلن عنها، تمثل تهديداً حقيقياً لقناة السويس كطريق دولي مهم لحركة التجارة والنفط العالمي، ولمشروعات الموانئ الكبرى على البحرين المتوسط والأحمر، مثل ميناء العين السخنة وغرب القرية، ومطارات سيناء وغرب القناة، كما أن المشروعات السياحية التي سوف تقام حول نقاط بدء وانتهاء فرعي القناة، والتي سوف تتوازي مع إنشاء مناطق حرة أردنية وإسرائيلية، من شأنها تهديد الاقتصاد المصري أيضاً، هذا فضلاً عن التهديدات البيئية، حيث سيتدفق حوالي 2 مليار م³ سنوياً من مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت وهو ما يهدد الملاحة في البحر الميت .

كما يمثل الدور الإسرائيلي في أفريقيا تهديداً خطيراً على الأمن القومي المصري وخاصة فيما يتعلق بعلاقة مصر مع دول حوض النيل حيث (تقوم بتنفيذ عددٍ من السدود في إثيوبيا كان قد تمت دراستها بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي وبمعاونة فنية "إسرائيلية"، وهي:

* مشروع سد "فنشا" الذي أقيم على أحد روافد النيل الأزرق الذي يمد النيل بحوالي 75% من المياه لحجز نصف مليار متر مكعب سنوياً، مشروع "خور الفاشن" الذي يقع أقصى شرق إثيوبيا ويؤثر في المياه التي تصل إلى مصر بمقدار 4.5 مليارات متر مكعب، مشروع "سنيث" على أحد روافد نهر عطبرة، مشروع "اللييرو" على نهر السوبات، هذا كله بدوره سيعمل على تعزيز العلاقات التعاونية مع دول الحوض وخاصة مع تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً هاماً في جذب عناصر إفريقية يتم تدريبها في عدد من المعسكرات الإسرائيلية.

وبالنسبة للموقف الإسرائيلي من مياه النيل (تسعى إسرائيل إلى الحصول على 8 مليارات مكعب من المياه سنوياً من خلال إقامة مشروع نقل المياه الهادف إلى توسيع ترعة الإسماعيلية حتى يزيد معدل تدفق المياه داخلها إلى 30 متر مكعب في الثانية، ونقل هذه المياه عن طريق سحارة تمر أسفل قناة السويس، ثم تصب المياه على الجانب الآخر من القناة في ترعة مبطنة بالإسمنت لمنع تسرب المياه، وتصل هذه التربة إلى ساحل الأراضي المحتلة وتل أبيب، ثم في خط آخر يتجه جنوباً نحو بئر السبع لعرب صحراء النقب).

الدور الإعلامي، أكدت د. هبة أن إسرائيل تخصص مبالغ لشحن حرب إعلامية على مصر حيث خصص الجيش الإسرائيلي عام 2011م ميزانية قدرها 6 ملايين شيكل لإقامة فرع جديد يدعى "الإعلام الجديد" new media يتخصص في الإعلام الإلكتروني، حيث تم تحويل ميزانية من وزارة الدفاع بهدف

تجنيد 120 قرصاناً إلكترونياً أطلق عليهم اسم "مقاتلو الاعلام الجديد" وللتدليل على أهمية الفرع الجديد، تطرق الناطق بلسان الجيش إلى دور الانترنت في الأحداث التي شهدتها تونس ومصر .

رؤية اسرائيل المستقبلية للعلاقة مع مصر

فيما يتعلق بالنظرة الإسرائيلية المستقبلية للتعامل مع مصر فترى إسرائيل أنه يتم من خلال البدائل

التالية:

- الاستعداد لاستخدام القوة إذا تطلب الوضع: استخدام القوة عند الحاجة إليها وذلك من خلال عدة صور كتطبيق مفهوم "الضربة الاستباقية"، وتقوية جيش الدفاع IDF.
- استمرار التفوق العسكري القائم بالأساس على التفاوت في التسليح.
- زيادة القوة العسكرية لإسرائيل على الصعيد الدفاعي: التعامل مع الحدود المصرية كحدود معادية، مما يرتب إحداث تغيير في انتشار القوات في المجال السيادي لإسرائيل.
- البحث عن مصدر بديل للغاز المصري.
- تطبيق مفهوم الحرب السرية: التصعيد الخفي الذي يترك هامش لانكار الطرفين ويسمح للطرف الثاني بعدم الرد دون الظهور مظهر الضعيف.
- على اسرائيل أن توازن على شكل العلاقة بين امريكا وروسيا خاصة في ظل التقارب المصري الروسي.
- اسرائيل عليها أن تظل الدولة الأقوى عبر دعم الفرقة والصراع والعمل على استمرار الاوضاع ملتهبة لاستمرار العزلة الفلسطينية وتهميشها من الاجندة العربية. و التقارب التركي الاسرائيلي والمطالبة بتقسيم سوريا.

واختتمت حديثها بالتأكيد على أهمية الإستمرار في إدراك بأن إسرائيل ستظل العدو الكامن لمصر ودول المنطقة، وأن التعامل مع إسرائيل لا بد أن يكون من خلال استراتيجية تعتمد على سياسة الردع والحرب النفسية وأهمية العمل على رفع الوعي الشعبي بالدور الإسرائيلي عن طريق تعميم دراسة الشؤون الإسرائيلية وعدم الإكتفاء بدراسة اللغة العبرية، فضلا على العمل على حماية الأمن الحدودي مع إسرائيل عن طريق البدء في تنفيذ استراتيجية متكاملة لتعمير سيناء وتوطين المصريين بها، هذا فضلاً عن زيادة التعاون ووضع أجندة تنموية لدول حوض النيل لمواجهة الأطماع الإسرائيلية هناك.

مناقشات المحور الرابع

السفير رضا شحاتة

أكد سيادته أن مصر بحاجة لإدارة ناجحة للعلاقات مع إسرائيل والتعامل مع المعطيات الراهنة على الساحة الإقليمية ، مؤكداً أن تلك الإدارة لا بد أن تضع في حسابها الخلفية التاريخية للعلاقات مع إسرائيل وسيطرة الفكر الصهيوني على أركان الدولة الإسرائيلية الذي طرحه يلتسن في أواخر القرن 19 وتبنته الحكومات الإسرائيلية بمختلف توجهاتها، والعمل على وضع خط فاصل أمام الرأي العام بين العواطف وما يحكم تلك العلاقات من مصالح ، والعمل على إعادة النظر في العلاقات مع دول المشرق العربي والتي تمثل حجراً أساسياً في الوقوف امام التمدد الصهيوني في المنطقة.

د. سيد بهي الدين

تساءل د. سيد حول حقيقة وجود رؤية مصرية شاملة للاستفادة من العلاقات المصرية الإسرائيلية ، وكيفية بلورة رؤية استراتيجية شاملة على المدى المتوسط والطويل في ظل الهيمنة الصهيونية وبخاصة الاقتصادية من خلال إقامة عدد من القنوات البحرية؟

السفير د. محمد بدر الدين زايد

شدد سيادته على أن بعضاً مما قيل يحتاج للمراجعة خاصة فيما يتعلق بمشروع البحرين فالواقع أن المشروع قد طرحه وفد من البنك الدولي على مصر ، والمشروع ليس مخصص للنقل البحري أو التجاري بل هو مشروع أنبوب لنقل المياه بهدف تخفيض نسبة ملوحة البحر الميت وله آثار بيئية وقد استغلت إسرائيل غياب التنسيق العربي وعدم وجود اتفاق واضح بين الجيولوجيين على تقسيم المياه والثروات في المنطقة في إقامة العديد من المشروعات. كما أن الرؤية المصرية لإسرائيل يجب أن تكون مشابهة لتلك تجاه كل من تركيا وإيران بمعنى أن هناك تناقض استراتيجي مصري مع الدول الثلاث، ما يقتضي ضرورة ادارة هذه التناقضات بمنهج شامل، وأن المواجهة ليست بالضرورة أفضل خيار، وفيما يتعلق بإسرائيل فقد أكد على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لكيفية التعامل مع إسرائيل وكيفية التطبيق وماذا ستقدم مصر مقابل السلام ، خاصة أن مصر قد فاوضت على استعادة الارض وليس للسلام أما الان فالمفاوضات على السلام وعليه ولتجنب الأخطاء السابقة فمن الواجب البحث عن أدوات جديدة لتحقيق نموذج تفاوضي ناجح ومتكامل تضمن تحقيق علاقات اقتصادية ناجحة، وجوانب سياسية تخدم الدور المصري الاقليمي ولاتعوقه.

السفير رخا حسن

أكد سيادته أن نداء الرئيس السيسي الأخير لاستئناف عملية السلام مبني في الواقع على المبادرة العربية وكافة مرجعيات السلام، وعليه فلا بد من الحذر من رد الفعل الإسرائيلي الذي أكد قبوله وترحيبه بالمبادرة وذلك كله بهدف الارتقاء بمستوى العلاقات مع مصر دون المساس بأهدافها. وشدد على ضرورة وضع استراتيجية للتعامل مع الوضع في غزة خاصة بعد غلق الأنفاق والتي أنشئت في الأساس بهدف فك الحصار الاقتصادي الخانق على القطاع.

السفير عادل العدوي

شدد سيادته على ضرورة تغيير المنطق العربي في التعامل مع إسرائيل والتي لا يتكبد خسائرها سوى العرب وهذا يحتم على العرب وضع استراتيجية تعاون متكاملة وتسويق المبادرة العربية للسلام بسبل وآليات جديدة.

السفير أنيس سالم

أثنى سيادته على ما ذكره السفير محمد بدر الدين زايد من ضرورة وضع إطار إستراتيجي للتعامل مع إسرائيل وعقد حلقة نقاشية لطرحه، مؤكداً على وجود فجوة معلوماتية حول إسرائيل تحتاج لإعادة النظر في مستوى الدراسات المصرية حول الشأن والوضع الإسرائيلي، محذراً من استقاء المعلومات من مواقع غير رسمية تطلق على مواقع التواصل الاجتماعي.

المحور الخامس
مستقبل العلاقات بين الدولتين

- السفير إيهاب وهبة.

السفير إيهاب وهبة

استهل سيادته حديثه بالتأكيد على أنه لا يمكن الحديث عن العلاقات المصرية الإسرائيلية دون الأخذ في الاعتبار الصورة الكاملة للمنطقة، فأمتنا العربية تمر بأزمة طاحنة أثرت فيها عوامل إقليمية ودولية هذا فضلاً عن العوامل الداخلية. تلك العوامل أدت للانشغال العربي عن القضية الفلسطينية وسط استمرار تصاعد الأزمات، بالإضافة للإنقسامات في الداخل الفلسطيني وعدم وجود توافق حول الرؤى المطروحة لاتبام المصالحة الفلسطينية ، هذا الأمر يلقي على عاتق الفرقاء الفلسطينيين مهمة توحيد رؤاهم وجهودهم وإنهاء الإنقسام والاستفادة مما تحقق من الإجتماعات المتكررة لانهائه، ومنها ماتم مؤخرا في الدوحة في 29 أكتوبر 2016 والحديث عن فتح صفحة جديدة وإجراء انتخابات.

إن الهدف الأول والأخير لإسرائيل هو التوسع في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية حتى تتحول لواقع مفروض ويتم الإعتراف بها، وهو ما وجد ضمناً في التقرير الصادر عن الرباعية الدولية في تقريرها الأخير الصادر في أول يوليو الماضي والذي ساوى ضمناً بين القاتل والضحية وخصص جزءاً كبيراً للتحديث عن التحريض الفلسطيني ووصف المقاومة بأنها لم تتعد عن كونها عمليات إرهابية تستهدف المدنيين الإسرائيليين.

أشار سيادته الى التطورات الأخيرة في العلاقة العربية الإسرائيلية وماتم من فتح صفحة جديدة مع الدول العربية بهدف تحقيق التطبيع قبل حل القضية الفلسطينية، أي قلب الأوضاع، كما طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بزيادة المساعدات العسكرية لها خاصة مع التوجه الأمريكي الجديد للشرق الأقصى والابتعاد عن المنطقة وسط التمدد الروسي غير المسبوق، وبالفعل فقد صادق الكونجرس مؤخراً على تخصيص نحو 38 مليار دولار زيادة في المساعدات العسكرية لإسرائيل.

شدد على أن الوضع الحالي يتطلب الالتفاف العربي حول المبادرة العربية 2002 والتي تعد من أهم المبادرات التي تلمي طموحات الجانبين فقد تضمنت بنودها التطبيع والاعتراف بدولة إسرائيل مقابل عودة إسرائيل لحدود 1967، مشيراً الى التطور الأخير الحاصل باعتراف رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بالمبادرة العربية ولكن مع الإصرار على ضرورة تعديل بنودها قبل الدخول في مفاوضات مع الجانب الفلسطيني. وعلى الرغم من هذا التعتن فلا يمكن القول بأنه لا توجد مجالات لإحياء عملية السلام أو إحراز تقدم خاصة في ظل ما يدور داخل أروقة البيت الأبيض من تفكير عددمن المسؤولين الأمريكيين في تقدم الولايات المتحدة في مشروع قرار الى مجلس الأمن يتضمن الخطوط العامة للتسوية قبل إنتهاء فترة رئاسة أوباما ، هذا فضلاً عن المبادرة الفرنسية الأخيرة لإحياء عملية السلام والإجتماع الذي تم في 3 يونيو

الماضي بمشاركة مايزيد على 20 دولة تمهيداً لعقد مؤتمر دولي موسع للسلام نهاية هذا العام على الرغم من الرفض الإسرائيلي للمبادرة، خاصة وأنها تنص على ضرورة قيام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بتقديم ضمانات تشجع على الإنخراط في عملية السلام، وبالإضافة لذلك فقد وجدت دعوة روسية لعقد إجتماع ثنائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ولكن لم يحدد له موعد حتى الآن.

على الرغم مما تقدم فلا تزال إسرائيل تتمسك بموقفها الراض لأى مبادرات دولية، وهو الأمر الذي يلقي على عاتق الدول العربية حشد المجتمع الدولي في المحافل الدولية وبخاصة في الأمم المتحدة للضغط على اسرائيل للقبول بالمبادرة وانهاء النزاع، والعمل على الاستفادة من حركات المقاطعة الأوروبية والمعروفة اختصاراً بـBDS، والهادفة لفرض عقوبات على اسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض قيود على الحركة الأكاديمية خاصة وأن العديد من المنظمات الحقوقية الأوروبية تشترك بها ، فضلا عن اعتراف نحو 138 دولة بدولة فلسطين آخرها الفاتيكان، بالإضافة للتطورات الإيجابية الأخيرة بعد تصويت 24 دولة في منظمة اليونسكو على مشروع قرار عربي يؤكد أن المسجد الأقصى وكامل الحرم الشريف موقع إسلامي مقدس ومخصص لعبادة المسلمين.

فيما يخص العلاقات المصرية الإسرائيلية، فشدد على أنها تتأثر بشدة بتصرفات إسرائيل بدءاً من التوسع المستمر في بناء المستوطنات والممارسات العدائية ضد الشعب الفلسطيني والتي تشمل كافة نواحي الحياة بدءاً من هدم المنازل وتشريد مئات الآلاف والتعننت المستمر السابق ذكره تجاه أي مبادرات وعلى رأسها المبادرة العربية، والتي من شأنها أن تعمل على حلحلة عملية السلام، كما نوه في إطار ذلك لنداء الرئيس السيسي الأخير والذي جاء مباشراً للشعب الإسرائيلي من أجل خلق مستقبلاً واعداً للجميع في المنطقة مطالباً كافة العقلاء بالإسراع في دفع عملية السلام، وهو النداء الذي تكرر أيضاً من على منبر الأمم المتحدة، هذه التصرفات تقف حائلاً أمام الرأي العام المصري سواء من المثقفين أو منظمات المجتمع المدني فضلاً عن عامة الشعب.

نوه الي ضرورة التركيز على التطور الهام في تلك العلاقات، وهو ذلك المتعلق بالتواجد العسكري المصري الكثيف في سيناء والمخالف بطبيعة الحال لما نص عليه الملحق الخاص بالمعاهدة، مما يتطلب ضرورة العمل على الإستفادة مما جاء في المادة الرابعة من المعاهدة بإمكانية إعادة النظر في ترتيبات الأمن في سيناء بناء على طلب مصر أو إسرائيل وتعديل هذه الترتيبات بموافقة الطرفين، خاصة وأن إسرائيل تعلم تماماً بأن عدم التصدي لتلك العناصر يمثل تهديداً لأمن إسرائيل القومي وهو الأمر الذي دفعها لإقامة جدار فاصل على طول حدودها .

فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والإقتصادية أكد على أنها متواضعة للغاية فصادرات إسرائيل لمصر عام 2015 لم تزد عن 113 مليون دولار بينما لم تتعد الصادرات المصرية 54 مليون دولار ، فضلاً عن وقف مصر تصديرها للغاز الطبيعي والحكم الصادر من التحكيم الدولي التجارى، بإلزام الهيئة العامة

للبنترول، بدفع تعويضات مقدارها مليار و76 مليون دولار لشركة الكهرباء الإسرائيلية. وفيما يتعلق باتفاقية الكويز فهناك دراسات حالية من أجل العمل على توسيع الاتفاقية لتشمل سلعاً أخرى كالبلستيك والمواد الغذائية بدلا من قصرها على المنسوجات.

في الختام أكد على أن إسرائيل تسعى لإقامة علاقات متنوعة مع الدول العربية وإقامة قنوات اتصال وتبادل للزيارات، في تصور منها بإمكانية إقامة علاقات طبيعية دون إحداث أي تقدم لعملية السلام وهذا وهم كبير، مشددا على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية لإنهاء النزاع وإتمام عملية السلام وقبول المبادرة العربية حتى تصل إسرائيل لتطبيع كامل مع الدول العربية، متسائلا حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الرئيس الأمريكي القادم لإقامة سلام دائم، أم ستستمر الولايات المتحدة في السياسة الحالية وفي تقديم دعمها الغير مشروط.

مناقشات المحور الخامس

د. يسري أبو شادي

أكد سيادته أنه بعد توقيع مصر على معاهدة حظر الانتشار النووي بين عامين 1978-1979 كانت إسرائيل تمتلك سلاح نووي ولم توقع أو تصادق على المعاهدة، وعليه فمصر كان أمامها خيار عدم التصديق على المعاهدة وتعزيز التعاون النووي مع إسرائيل ، وهذا الأمر لم يفت آوانه بل من الممكن مراجعة المعاهدة وإضافة ملحق خاص بالتعاون النووي، وأشار الى أن فلسطين قد وقعت مؤخراً على المعاهدة وعليه وجدت مشكلة في تسميتها مما أجبر الوكالة على سحب تقريرها الصادر مؤخراً حول الدول الموقعة على الاتفاق، نظراً لإدراج فلسطين واعتبارها من ضمن الدول المنضمة للمعاهدة، بل وصل الأمر لتهرب الوكالة من التفاوض حول توقيع الاتفاق التنفيذي للتفتيش لأن التوقيع عليه يعني الاعتراف الرسمي بأن فلسطين دولة الا أن الوكالة تجاوزت ذلك وادخلتها في اطار الملحق الخاص بالدول العربية.

السفير د. محمد حجازي

أوضح سيادته بأن قناة البحرين (الأحمر والميت) عبارة عن مشروع تنموي بيئي لتوليد الكهرباء وهو لايدخل ضمن ممرات النقل التجاري العالمية وعليه فالقناة لاتنافس قناة السويس وانما ستساعد اقتصاد الدول الثلاث (الأردن وفلسطين وإسرائيل)، أما مشروع ربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط فهو مشروع هرتزل القديم والمنافس الحقيقي لقناة السويس الا أنه بعد عمليات التنمية والتطوير للمجرى المائي تم صرف النظر عن هذا المشروع، كما شدد السفير حجازي على ضرورة النظر في تطويع وليس تطبيع العلاقات اقتصاديا وسياسيا لاجبارها على التعاون وهو ما سيتأتى من خلال وضع أسس إقليمية جديدة للتعاون مع القوى الإقليمية.

السفير خالد عثمان

أوضح سيادته أن العلاقة بين مصر واسرائيل هي علاقة ثلاثية وليست ثنائية حيث يدخل فيها العنصر الأمريكي كلاعب محوري ، وفيما يخص فكرة التطبيع فأكد على وجود ازدواجية مابين مؤيد ومعارض لتلك الفكرة وهذا مفيد مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاستفادة من كافة فرص التعاون المتاحة.

السفيرة سميرة سعد

أكدت سيادتها على أن الاطار الحاكم للعلاقات بين مصر وإسرائيل هو إطار تنافسي، مؤكدة أن النظرة العربية لإسرائيل قد تغيرت، ففي السابق كانت اقامة علاقة مع اسرائيل خيانة للقومية العربية أما الان فالوضع مختلف في ظل ظهور أعداء جدد لمصر والعرب، كما دعت لعدم الخوف من التطبيع مع اسرائيل وغزو اسرائيل ثقافيا من خلال التعاون مع عرب اسرائيل.

د. كمال أبو عقيل

أوضح د. كمال أن المساعدة الأمريكية لإسرائيل قد قدرت عام 1999 حيث قدرت بـ 777 مليار دولار ليست فقط مساعدات نقدية بل هذا المبلغ يمثل اجمالي ماتدفعه الخزنة الأمريكية لإسرائيل ومعظم اليهود في الولايات المتحدة يخصص نحو 10% من دخولهم تخصم من الضرائب لمساعدة اسرائيل.

السفير رجا حسن

أكد سيادته أن المنافس الحقيقي لقناة السويس هو الخط البري لشمال سيبيريا المستهدف لنقل البضائع من الشرق الأقصى، مشدداً على أن ما يتردد من القلق الاسرائيلي من التراجع الأمريكي او التمدد الروسي هو أمر مبالغ فيه خاصة وأنه يوجد تنسيق اسرائيلي روسي مستمر فضلاً عن التعهد الأمريكي بتزويد اسرائيل 38 مليار دولار كزيادة في المساعدات المقدمة على مدى 10 سنوات.

د. أميرة الشنواني

فيما يتعلق بالمرشحين الأمريكيين أوضحت أن ترامب يرى ان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، داعماً للتوسع الاستيطاني رابطاً الارهاب بمنظور عقائدي (بالإسلام) أما كلينتون فهي تتمتع بالحنكة السياسية وتؤيد اسرائيل بشكل قوي فضلا عن دعمها للإخوان، وعليه لابد للعرب من تعزيز تعاونهم المشترك لمواجهة المخاطر واستئناف العمل في تنفيذ مشروع القوة العربية المشتركة.

د. صبحي عسيلة

أشار د. صبحي أن العلاقات العربية الإسرائيلية تمثل ورقة ضغط هامة يجب استخدامها لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي خاصة في إطار توجه دول الخليج على رأسها السعودية لتشكيل كيان تركي اسرائيلي مصري للوقوف أمام التمدد الايراني. وحول الحاجز النفسي والشعبي من فكرة التطبيع فأكد على أن الجدار النفسي سيظل قائم الا انه لابد من معرفة كيفية التعامل مع إسرائيل بما يحقق الأمن القومي المصري.

المستشارة تهاني الجبالي

أكدت أن العلاقات مع إسرائيل هي عملية تتضمن إدارة صراع بالطرق السلمية، فهو ليس تعامل مع دولة صديقة أو تنافس على إقليم بل إن التنافس ينحسر ما بين إسرائيل وإيران حيث تعملان على دحر أي قطب عربي قد يهدد مخططاتهم بالتقسيم، الأمر الذي يلقي على عاتق مصر وضع استراتيجية لإدارة الصراع كما هو الحال على مدار تاريخها.

السفير منير زهران

أوضح السفير منير زهران أن الهدف الإستعماري والتوسعي الإسرائيلي يعبر عنه العلم الخاص بهم بشكل واضح فكل خط في العلم هو دليل على امتداد الدولة من النيل الى الفرات في حين تعبر نجمة داوود عن الهدف الديني المناشد الى التوسع والتكاثر في اطار حدود دولتهم ، وفيما يخص الاستيطان فقد شدد على ضرورة الاستفادة من الجماعات الموجودة في الداخل الاسرائيلي والمعادية للتمدد الاستيطاني، وعدم الاكتفاء بالاعتماد العربي على الجهود الأمريكية لإنهاء الاستيطان فالواقع أن إسرائيل والولايات المتحدة وجهان لعملة واحدة، بل إن حرب 1973 لم تكن سوى حرب بالوكالة خططت وأمدتها الولايات المتحدة ونفذتها إسرائيل.

الملاحظات والنتائج والتوصيات

- استعرض اللواء محمد إبراهيم الدويري عدد من الملاحظات والنتائج قبل التوصيات تمثلت فيما يلي:
- أنه في كل مراحل العلاقة مع إسرائيل لم ولن تغيب عن أذهان مصر القضية الفلسطينية فهي قضية أمن قومي، وليست مصر هي الباحثة عن الدور وإنما الدور هو الباحث عن مصر، وعلى مصر استرجاع امتلاك زمام المبادرة مرة أخرى خاصة وأن إسرائيل ترتبط بدائرة الأمن القومي المصري بصورة مباشرة.
 - عند الحديث عن مؤتمر هرتسليا فالحديث يدور حول مؤتمر خرج بتوصيات نفذت فعلياً وعليه فهو يعبر في الواقع عن رؤية استراتيجية لإسرائيل .
 - فيما يتعلق بالأنفاق فمصر بدأت حرباً ناجحة ضد الأنفاق حينما أصبحت مهددة للامن لقومي المصري ومنفذاً للعناصر الارهابية الى الأراضي المصرية.

النتائج

- 1- أن معاهدة السلام نجحت في مواجهة التحديات المختلفة التي واجهتها في ظل وجود قناعة مشتركة من كلا الدولتين بأهميتها.
- 2- أن العلاقات المصرية الاسرائيلية ظلت أسيرة على المستوى الرسمي ولم ترقى للمستوى الشعبي فلا يزال الحاجز النفسي موجود.
- 3- أن الرفض الشعبي للتطبيع أساسه القضية الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية على الأراضي العربية.
- 4- وجود فرصة جوهرية للضغط على إسرائيل من خلال المبادرة العربية للسلام (قمة بيروت 2002)، التي تظل افضل رؤية للتعامل ولكن تظل ادوات التواصل عاملاً حاسماً في القضية.
- 5- أهمية التركيز على مهددات الأمن القومي المصري خلال التعامل مع إسرائيل في كافة المجالات.
- 6- أهمية التنسيق مع إسرائيل في ظل تنامي العمليات الارهابية في سيناء .
- 7- العلاقات الواقعية مع إسرائيل هي اقل كثيراً مما ورد في معاهدة السلام.
- 8- وجود توجه إسرائيلي قوي للنفوذ للدول العربية في ظل وجود تحول لإهتمامات هذه الدول.
- 9- هناك تحسن واضح في العلاقات المصرية الاسرائيلية في ظل التطورات على الساحة الإقليمية وعلى رأسها الإرهاب.

- 10- في كل مراحل العلاقات مع اسرائيل لايجب نسيان أن هدف اسرائيل الاستراتيجي هو الهيمنة على المنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وهو مايدفع العرب الى ضرورة التساؤل حول كيفية التصدي لذلك.
- 11- إسرائيل تتابع كل ما يحدث في المنطقة عن كثب وبدات في بلورة سياستها استنادا الى ما ستؤول اليه الأوضاع في المنطقة خلال المرحلة القادمة.

التوصيات

- 1- ضرورة الحفاظ على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية خاصة وأن ذلك يصب في المصلحة الاستراتيجية للدولتين.
- 2- بحث ودراسة إمكانية تعديل الملحق الأمني الخاص بحجم القوات المصرية في سيناء وذلك في الوقت المناسب.
- 3- من المهم وجود رؤية عربية متكاملة للتعامل مع اسرائيل في ضوء التطورات الحالية.
- 4- ضرورة إجراء دراسة كافية المشروعات الاسرائيلية المهددة للمشروعات القومية الاقتصادية المصرية.
- 5- أهمية متابعة ماتقوم به مراكز البحث الاسرائيلية ومايصدر عنها من توصيات.
- 6- أهمية مراجعة اتفاقية الكويز في ظل المحاولات لتوسيعها وزيادة المكون المصري وتقليل المكون الاسرائيلي البالغ نسبته الحالية 10.5%.
- 7- ضرورة أن تكون القضية الفلسطينية في دائرة الضوء في المرحلة القادمة باعتبارها القضية المركزية العربية خاصة مع الدول التي تسعى إلى أن تكون لديها علاقات ما مع إسرائيل.